### ضغوط غربية على دمشق في «الملف الكيماوي»

# مجلس الأمن يناقش سبل المحاسبة على جرائم الحرب في سورية

الدمار في سورية

عقد مجلس الأمن الدولي جلسة خاصة لمناقشة ملف جرائم الحرب في سوريا، ذلك للمرة الأولى منذ سنوات عدة.

وجرت جلسة الاستماع تحت صيغة خاصة تدعى «آريا»، تعقد للاستماع إلى آراء الأفراد والمنظمات أو المؤسسات في الأمور التي تدخل في اختصاص مجلس الأمن، وهي صيغة تسمح أيضاً بتجاوز بعض أعضاء المجلس من حق التعطيل عبر استخدام «الفيتو».

وعقدت الجلسة مساء الثلاثاء، برعاية مباشرة من استونيا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، ومشاركة كندا، وألمانيا، وجورجيا، وليشتينستن، وهولندا، وقطر، والسويد، وتركيا. وأدلى ممثلو تلك الدول بكلمات في الجلسة الأولى، ثم ممثلو أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين آيرلندا، والمكسيك، والنرويج، والهند في الجلسة الثانية، بكلمات مماثلة، وكذلك ممثلو ألبانيا، وسويسرا، وأستراليا، ومالطا، وإيطاليا، ولوكسمبورغ، وسلوفاكيا، وأوكرانيا، والدنمارك والاتحاد الأوروبي.

وقال مجلس الأمن، إنه يأمل في التعامل مع المؤسسات المعنية لتعبئة «الفراغ في المحاسبة»، والقيام بدوره لجلب العدالة عن الجرائم الجدية التي حصلت في سوريا. وأضاف، أنه على الرغم من الجهود المكثفة التي بذلتها الأمم المتحدة وبعض الدول وفاعلون آخرون لمتابعة ما يجري في سوريا، إلا أن الاستجابة كانت قاصرة مقارنة بالفظائع المرتكبة.

وتحدث في الجلسة الافتتاحية، كاثرين مارشي أويل، رئيسة الآلية الدولية المحايدة والمستقلة، والبروفسور كلاوس كريس، أستاذ قانون الجرائم والقانون الدولي، وعمر الشغري، لاجئ سوري ومعتقل سابق وناشط في حقوق الإنسان، ووعد الخطيب، صحافية ومخرجة سينمائية سوريا.

ورحبت «فرقة عمل الطوارئ السورية»، التي ساهمت في تنظيم الجلسة، بـ«جهود أعضاء مجلس الأمن الدولي حول الحاجة إلى القيام بعمل بعد سنوات من الصمت على الجرائم الوحشية لنظام الأسد وحلفائه في سوريا». ورحبت بالآلية التي عقدت فيها هذه الجلسة، التي تعكس أهمية المحاسبة لمنع حصول جرائم وتجاوزات مماثلة، وتقديم العدالة للضحايا وعائلاتهم وللمتضررين. كما ثمّنت فرقة العمل الجهود الدولية والآليات التي تعتمدها للقيام بالتحقيقات، وبعض المحاكمات الجارية في أوروبا لمقاضاة المتورطين ومحاكمتهم، رغم عدم كفايتها عن كشف كل الجرائم التي حصلت في سوريا.

وأكدت فرقة العمل، أن نظام الأسد مسؤول عن 90 في المائة من الجرائم التي جرت في سوريا خلال العقد الماضي، وهي أكثر الجرائم قسوة في القرن الـ21. وأضافت، أنه من حسن الحظ أن بعض المتضررين يحاولون اليوم في ألمانيا وغيرها من البدان الأوروبية، القيام بجهود لمحاكمة بعض المتورطين، بالاستناد أيضاً إلى صور «قيصر»، الذي قام بتوثيق آلاف الصور لمعتقلين وضحايا التعذيب في سجون النظام، وسنّت الولايات المتحدة قانون عقوبات خاصاً باسمه. واعتبرت جلسة مجلس الأمن، «فرصة لاتخاذ إجراءات لمنع القيام بمزيد من جرائم الحرب والالتزام بالقانون الدولي، والحاجة إلى قيام المزيد من الدول بجهود لمحاسبة المتورطين بتلك الجرائم في المستقبل».

وقال معاذ مصطفى، رئيس لجنة عمل الطوارئ السورية، لـ«الشرق الأوسط»، إن «أهمية الجلسة تكمن أولاً في عقدها بعد سنوات طويلة من منع السوريين المتضررين من جرائم الحرب التي ارتكبها النظام من التحرك». وأضاف، أن «استماع أعضاء المجلس في جلسة رسمية واطلاعهم على دلائل تشير إلى مسؤولية النظام عن غالبية جرائم الحرب التي شهدتها سوريا خلال سنين الحرب الدائرة فيها، أمور تعطي الأمل بإجراء محاسبة للمتورطين فيها والمسؤولين عنها».

وتعرّضت سوريا وروسيا، خلال اجتماع لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية في لاهاي، لضغوط جديدة، على خلفية اتّهامات لهما باستخدام أسلحة كيماوية. وقال المدير العام للمنظمة، فرناندو أرياس، إن دمشق لم تصرّح إلى الآن عن كامل ترسانتها من الأسلحة الكيماوية، ولم تسمح للمفتشين بالعمل على أراضيها.

وأشار أرياس إلى أن تسميم المعارض الروسي أليكسي نافالني المسجون بغاز الأعصاب لا يزال يشكّل «تهديداً خطراً» للجهود المبذولة عالمياً للقضاء على الأسلحة الكيماوية.

وتنفي سوريا استخدام أي أسلحة كيماوية، وتشدد على أنها سلّمت مخزونها من هذه الأسلحة بموجب اتّفاق وقّعته عام 2013 مع الولايات المتحدة وروسيا، تم التوصل إليه بعد هجوم يعتقد أنه نفّذ بواسطة غاز السارين، وأوقع 1400 قتيل في غوطة دمشق.

وفي أبريل )، جُرّدت سوريا من حقّها في التصويت بعدما خلص تحقيق إلى تحميلها مسؤولية هجمات أخرى بغاز سام، وهي لن تستعيد حقّها هذا إلا بعد الّتصريح الكامل عن مخزونها من الأسلحة الكيماوية وعن منشآت تصنيع الأسلحة.

## ليبيون يخشون دعماً خارجياً لمتنافسين في الانتخابات الرئاسية

عبّر سياسيون ليبيون عن تخوفهم من تأثير «الدعم الخارجي» للمرشحين في السباق الرئاسي، على مسار العملية الانتخابية برمتها، في وقت تحدثوا عن وجود تباين واضح بين القوى الدولية في دعم متنافسين عدة بالشكل الذي يخدم توجهاتها ومصالحها، لكنهم أكدوا قدرة الشعب الليبي على الاختيار الصحيح بالشكل الذي يخدم مصالحه.

بداية، حذّر عضو مجلس النواب الليبي علي التكبالي، مما سماه «التدافع المحموم، الذي يشهده سباق الانتخابات الرئاسية من أنه قد يشغل كثيرين عما وضعته بعض الدول من خطط وسيناريوهات لدعم بعض الشخصيات المرشحة».

ورأى التكبالي أن «روسيا تدعم سيف الإسلام نجل الرئيس الراحل معمر القذافي، بشكل واضح، بهدف استعادة علاقتها القديمة مع والده، ومحاولة الحد من النفوذ الأميركي في الساحة الليبية».

ورجح التكبالي، في تصريح لـ«الشرق الأوسط»، «وجود مرشح بديل يجري تجهيزه من قبل الروس بعيداً عن التركيز الإعلامي الواسع على عودة سيف، ورجال أبيه للساحة السياسية والجدل حول موقفه القانوني». وتوقع النائب حصول المرشح خليفة حفتر، على «دعم ضمني من دول عربية عدة بعدم معارضة إذا ما فاز في الانتخابات، وربما أيضاً من قبل الولايات المتحدة، فيما لم تحسم فرنسا وإيطاليا وألمانيا قرارها بعد، وتفاضل بين مرشحين عدة»!

وقبلت محكمة استئناف طرابلس طعناً تقدم به عدد من الشخصيات السياسية ضد ترشح رئيس حكومة «الوحدة الوطنية» عبد الحميد الدبيبة، لكن لا تزال أمامه فرصة للاستئناف، في حين لم تبت محكمة سبها في الطعن المقدم ضد سيف القذافي. ويختلف المحلل السياسي عبد الله الكبير، مع طرح التكبالي، متوقعاً أن «يدفع الاستبعاد المرتقب لسيف الإسلام، من السباق روسيا للمراهنة على حفتر، أو التحالف بشكل غير معلن مع من تصفهم الولايات المتحدة بالمعرقلين للعملية الانتخابية».

وذهب، في تصريح لـ«الشرق الأوسط»، إلى أن «روسيا تعتبر أن الانتخابات الليبية هي خطة أميركية – أوروبية للتصدي لوجودها في ليبيا، وبالتالي ستعارضها إذا تقلصت فرص مرشحيها».

وبالحديث عن الدبيبة، قال الكبير: «الدبيبة قد يكون خياراً مفضلاً لتركيا إذا تمكن من العودة للسباق الانتخابي مرة ثانية، وربما تجد فيه بعض الدول الغربية أيضاً ضامناً للاستقرار مقارنة بشخصيات أخرى لا تحظى برضا أغلبية الليبيين».

ولا يستبعد الكبير أن يكون وزير الداخلية السابق فتحي باشاغا، أحد الوجوه التي تراهن عليها الولايات المتحدة، فيما قد تتجه فرنسا لدعم حلفائها التقليديين مثل حفتر، ورئيس البرلمان عقيلة صالح، إلا أنه عاد مستدركاً: «الولايات المتحدة وبريطانيا أيضاً ورغم توتر علاقتهما بحفتر، بسبب ما يلاحقه من اتهامات بارتكاب جرائم بحق الليبيين، إلا أنهما قد تقبلان به، حال تأهل للجولة الثانية من السباق أمام أي شخصية غير معروفة لهما».

أما المحلل السياسي التركي إسلام أوزكان، فرأى أن بلاده لا تتدخل في الانتخابات الليبية بشكل كبير كما يتوقع البعض، وأرجع ذلك لتصاعد الأزمة الاقتصادية في الفترة الراهنة التي أدت بدورها لتراجع شعبية الرئيس رجب طيب إردوغان.

ورأى أوزكان، في تصريح لـ«الشرق الأوسط»، أن الدبيبة، إذا أُدرج اسمه بالقائمة النهائية للمرشحين، فسيكون الورقة الرابحة التي سيلقي عليها الأتراك بثقلهم ويقدمون له دعماً ضمنياً، أما الخيار الثاني فسيكون لأي شخصية قريبة أو موالية لحكومة «الوحدة الوطنية»، أو ما سبقها من حكومات طرابلس التي تعاملت وتحالفت مع تركيا في السنوات الماضية، متابعاً: «لا يوجد اسم محدد حتى الآن، ولكن في كل الأحوال سيكون هناك حرص على إفشال حفتر».

واعتبر أن الانتخابات الليبية ستكون مفصلية للدور التركي بليبيا، مشيراً إلى أن «فوز مرشح مدعوم من روسيا أو أي من الدول الغربية المناهضة للوجود التركي بليبيا كفرنسا تحديداً قد يعني احتمالية انسحاب تركيا من الساحة الليبية».

## لبنان: «أمل» تتهم «تعطيليين» باستهداف مبادرة لحل تداعيات أزمة محقق مرفأ بيروت

لم يخرج الاجتماع المنتظر بين رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي بأي مسارات لحل أزمة تعطيل أعمال مجلس الوزراء العاجز عن الانعقاد منذ أكثر من شهر بسبب الخلاف بين مكونات الحكومة حول عمل المحقق العدلي في تفجير بيروت القاضي طارق البيطار الذي يتهم «حزب الله» وحركة «أمل» بتسييس التحقيق، فيما كان لافتاً الهجوم الذي شنته حركة أمل التي يرأسها بري على صهر عون النائب جبران باسيل من دون أن تسميه، محملة إياه مسؤولية إجهاض حل مقترح للأزمة. واتهمت «حركة أمل» من سمتهم بـ«التعطيليين»، بـ«استهداف» مبادرة أيدها البطريرك الماروني بشارة الراعي والرئيس اللبناني ميشال عون تقضي بـ«تصحيح المسار القضائي» المتصل بأزمة انفجار مرفأ بيروت، «عبر الالتزام بنصوص الدستور والقانون»، وسط مراوحة في معالجة الملف الذي يعد مسبباً رئيسياً في تعطيل اجتماعات مجلس الوزراء.

وعرض بري أمس مع رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي الأوضاع العامة والمستجدات السياسية، ووضعه ميقاتي في أجواء ونتائج زيارته للفاتيكان ولقائه البابا. وغادر ميقاتي مقر الرئاسة الثانية في عين التينة، دون الإدلاء بأي تصريح.

وجدد رئيس «الحزب التقدمي الاشتراكي» وليد جنبلاط إدانته لما سماه «تدمير القضاء لدفن التحقيق» في إنجار مرفأ بيروت. وقال: «البلاد تتخبط تحت وطأة الجوع وأسعار الدواء وفواتير الاستشفاء وما من كلمة حول البطاقة التموينية وما من إشارة حول إصلاح الكهرباء وما من ذكر حول تشريع الـcapital control، في ظل تنصل كامل حول مسؤولية انهيار الليرة». وسأل: «أين الدعم للجيش؟». وأضاف في تغريدة له في «تويتر»: «همكم تدمير القضاء لدفن التحقيق».

ويعد ملف التحقيقات في انفجار المرفأ والاعتراض على إجراءات المحقق العدلي في الملف القاضي طارق البيطار، أبرز العوائق التي تحول دون استئناف جلسات الحكومة، وتحيط به تجاذبات سياسية بين «حزب الله» و«حركة أمل» و«تيار المردة» و«تيار المستقبل» من جهة، و«التيار الوطني الحر» و«القوات اللبنانية» وحزب «الكتائب اللبنانية» من جهة أخرى.

## أفغانستان: مقتل أو اختفاء 100 مسؤول أمني سابق منذ سيطرة طالبان

ذكر تقرير صدر أن حركة طالبان أعدمت أو أخفت قسراً أكثر من 100 من قوات الأمن الحكومية السابقة منذ الاستيلاء على السلطة في أفغانستان.

ويوثق التقرير الذي صدر في 25 صفحة عمليات قتل أو اختفاء لمسؤولين أفغان سابقين من الجيش والشرطة وأجهزة الاستخبارات والميليشيات الموالية للحكومة ممن استسلموا لقوات طالبان أو احتجزتهم الحركة بين 15 أغسطس و31 أكتوبر)، وفقاً لهيومن رايتس ووتش، التي جمعت الأدلة.

وتقول المنظمة غير الحكومية إنها جمعت معلومات موثوقة عن أكثر من 100 عملية قتل أو اختفاء قسري من ولايات غزنه وهلمند وقندهار وقندوز، وهي أربع ولايات من ولايات البلاد الـ34.

وعرضت قيادة طالبان «عفواً عاماً» عن جميع القوات التابعة للحكومة الأفغانية السابقة قبل وبعد استيلاء الجماعة الإسلامية المسلحة على البلاد في أغسطس الماضي.

وتم تسليم معظم الولايات، بما فيها العاصمة كابل، لطالبان دون قتال. واستسلمت قوات الأمن بشكل جماعي في عدة ولايات، في حين تخلى آخرون عن مهامهم وتواروا عن الأنظار.

وتقول هيومن رايتس ووتش إن طالبان حصلت على سجلات التوظيف التي تركتها الحكومة السابقة وراءها وتستخدمها لتحديد هوية الأشخاص لاعتقالهم وإعدامهم. وتقول باتريشيا جوسمان، المديرة المساعدة لآسيا في هيومن رايتس ووتش: «إن العفو الذي وعدت به قيادة طالبان لم يمنع القادة المحليين من إعدام أو إخفاء أفراد سابقين في قوات الأمن الأفغانية بإجراءات موجزة».

ورداً على النتائج، قال مسؤولون في طالبان لهيومن رايتس ووتش إنهم أبعدوا من صفوفهم 755 عضواً ثبت أنهم ارتكبوا مثل هذه الأعمال وشكلوا محكمة عسكرية للمتهمين بالقتل والتعذيب والاحتجاز غير القانوني.

غير أن طالبان لم تقدم أي معلومات تؤكد هذه الادعاءات، وفقاً للمنظمة.

من جهة أخرى، أفادت محطة تلفزيونية في أفغانستان اليوم بأن انفجار قنبلة على جانب طريق بالعاصمة كابل أدى إلى سقوط خمسة مصابين على الأقل.

وأضافت أنه يبدو أن الهدف من الهجوم كان سيارة مفتوحة تشبه تويوتا هايلوكس، لكن لم ترد تفاصيل أخرى ولا تأكيد رسمي للأرقام.

## 4 أحزاب سياسية تونسية تنتقد قرار سعيد تعيين 4 ولاة جدد

احتجاجات في تونس

انتقدت 4 أحزاب سياسية تونسية قرار الرئيس قيس سعيد تعيين 4 ولاة جدد في مناطق مدنين (جنوبي شرق) وصفاقس (وسط شرقي) وبن عروس (جنوب العاصمة) وقفصة (جنوب غربي تونس)، عادّة أن تلك التعيينات اعتمدت على «الولاءات دون اعتبار الكفاءة» في التسيير والتجربة السياسية.

وضمنت 3 أحزاب يسارية؛ هي «حزب التيار الديمقراطي» و«حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات» و«الحزب الجمهوري»، تلك الانتقادات في بيان مشترك، مؤكدة أن «انفراد رئيس الجمهورية بالحكم أفضى إلى انتهاج تعيينات قائمة فقط على الولاء والانخراط في مشروعه الهلامي» على حد تعبيرها. وأكدت أن مثل تلك التعيينات «تهدد عمل الدولة ونجاعتها، وتكرس عقلية الانتهازية والتملق، وتعمق الهوة بين الدولة ومواطنيها».

وفي هذا الشأن، قال خليل الزاوية، رئيس «حزب التكتل الديمقراطي» لـ«الشرق الأوسط» إن «إدارة الدولة لا يمكن أن تكون بترديد الشعارات في غياب تام لأي رؤية أو برنامج عمل، رغم مرور 4 أشهر على انفراد رئيس الدولة بكل السلطات ودون نتائج تذكر»؛ على حد قوله. وأشار إلى «حاجة تونس للخروج من الحالة الاستثنائية والتراجع عن خرق الدستور، لتنفيذ إصلاحات اجتماعية واقتصادية عميقة تمنع الانهيار الذي يتهددها».

ودعا الزاوية إلى ضرورة تجاوز الرئيس قيس سعيد «الخطابات المشحونة بالتوتر المتهمة لمعارضيه» قائلاً إنها «تعمق الانقسام داخل المجتمع وتؤكد نزعة التسلط، وتشجع على اللجوء إلى خطاب التشويه وهتك الأعراض»؛ على حد قوله. وأضاف الزاوية أن «تعميق الانقسام الداخلي وإضعاف المؤسسات وشل عملها وضرب أسس النظام الديمقراطي التشاركي، هو الذي يضعف الدولة ويعرض سيادتها واستقلال قرارها إلى المخاطر».

وتزامن هذا البيان مع إدانة صريحة من «الحزب الدستوري الحر» (ليبرالي) الذي تتزعمه عبير موسي؛ حيث عدّت أن التعيينات الرئاسية الأخيرة تؤكد «العودة إلى مربع التعيينات بالولاءات والمحاباة والتحكم في مفاصل الإدارة عبر الترضيات والمكافآت نظير خدمات انتخابية أو شخصية سابقة استفاد منها الماسك بسلطة القرار». وندد «الدستوري الحر» بما عدّه «توظيف رئيس الدولة لكل السلطات المجمعة بين يديه لإرساء منظومة إدارية وسياسية في خدمة مشروعه الشخصي بدلاً من الانكباب على توفير الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والمالية المتراكمة».

وفي السياق ذاته؛ كان نور الدين الطبوبي، رئيس «اتحاد الشغل (نقابة العمال)»، قد انتقد بدوره «ضبابية خيارات السلطة التنفيذية القائمة اليوم في تونس»، وقال في اختتام أشغال الندوة القطاعية للجامعة العامة للنفط والطاقة، المنعقدة بمدينة الحمامات: «للأسف الشديد لم نر اليوم أي دافع إيجابي رغم مرور فترة هامة على إجراءات 25 يوليو ، يجعل (الاتحاد) يقدم صكاً على بياض»؛ على حد تعبيره.

وأوضح الطبوبي أن هذا الموقف الرافض إعلان «الاتحاد» مساندته المطلقة لرئيس الجمهورية هو موقف مؤسسات «الاتحاد» بالتشاور مع مختلف هياكلها وبناء على تقييم تشاركي للوضع، وأنه ليس موقفاً شخصياً من رئيس نقابة العمال أو من قياداتها تجاه السلطة التنفيذية. من ناحية أخرى، أكد مهدي قياس، مساعد وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بمنطقة قبلي (جنوب تونس)، اعتقال شاب تونسي إثر تنزيل تدوينات تتضمن إساءة لرئيس الجمهورية وإلى بعض الأمنيين والنقابات الأمنية.